الفرع الأول

التعريف بالمشروعات العالمية

مـــن المهـــم قبل الأخذ في دراسة اندماج المشروعات العالمية التعريف السريع بهذه المشروعات من حيث مفهومها وخصائصها وأهميتها.

حول المصطلح:

لهـــذه المشـــروعات أســـماء مـــتعددة، ورغـــم أن كـــل هذه الأسماء والمصـــطلحات تنصـــرف إلـــى مسمى واحد فإن لكل اسم منها خصوصياته وإيحاءاتـــه، فهـــناك مصـــطلح الشركات متعددة الجنسية (Multinational Corporations) وتشير بعض الدراسات[٥] إلى أن أول من أطلق هذا التعبير هـــو ديـــڤيد ليلنتال في بحث قدمه إلى معهد كارنيجى للتكنولوچيا في إبريل ١٩٦٠، ثـــم اســـتخدمته بعد ذلك مجلة بيزنس ويك في تقرير خاص بعنوان «الشـــركات متعددة الجنسيات» في عددها الصادر في ١٩٦٣/٤/٢٠. وبرغم أن هـــذا المصـــطلح معـــترف به ومقبول لدى القانونيين فهو منتقد من قبل الاقتصـــاديين، مـــن حيـــث كونه لا يعكس حقيقة هذه المشروعات، فهى في الحقـــيقة ليســـت مشروعات ذات جنسيات متعددة بل هى ذات جنسية واحدة محـــددة ومعينة، قد تكون أمريكية أو يابانية أو إنجليزية.. الخ، وهى مع هذه الجنســـية الواحـــدة عابـــرة للقومـــيات أو متعدية للجنسية (Transnaional Corporations). ومعـــنى ذلـــك أن المصـــطلح المعـــبر عـــن حقيقة هذه المشـــروعات هـــو الشركات متعدية الجنسية أو عابرة الجنسيات، من حيث نشاطها وتواجدها، والدليل على ذلك أن لـــهـــذه المشروعات دولـــة تعـــرف

بـــ « الدولـــة الأم – Home Country » أما بقية الدول التى تتواجد فيها فـــتعرف بالدولـــة الـــتابعة أو الدولـــة المضيفة (Host Country) وبعض الاقتصـــاديين من ذوى الاتجاهات الاشتراكية يرون أن هذه الشركات هى فى حقيقـــتها مشروعات قومية (National) عملاقة لا تزيد عملياتها الدولية عن أن تكـــون مجـــرد تمـــدد أو نفوذ للقومية والدولة الأم. ويذهب بعض رجال الإدارة إلـــى أن الشـــركـــات العالمـــية تـــتطـــور إلـــى اتحادات عديمـــــة الجنســـــية والهويـــــة (non-national) واهتماماتها الكبرى هى بموقعها المتمـــيز علـــى الساحة العالمية، وموطنها هو المكان الذى يحقق لها الكفاءة الاقتصـــادية وبعـــض الاقتصـــاديين ينظر لهذا المضمون على أنه هو نفس مضـــمون مصـــطلح الشـــركات العابـــرة للقـــارات[٦]. وربمـــا كان أوضح المصطلحات وأبعدها عن اللبس والغموض هو مصطلح الشركات العالمية أو دولية النشاط (International)[٧].

التعريف

أيًـــا كـــان الاســـم والمصطلح فإنه ينصرف إلى مضمون واحد أو إلى مسمى واحد هو هذه الشركات والمشروعات التى يعرفها كل المهتمين، والتى قُـــدّم لهـــا أكثر من تعريف، فيعرفها Behrman بأنها الشركات التى تسيطر علـــى وحـــدات إنتاجية فى أكثر من دولة وتديرها فى إطار استراتيجية موحدة[٨]. ويعرفها Vernon بأنها الشركات التى تسيطر على عدد معين من الوحدات الإنتاجية فى ست دول أجنبية أو أكثر شريطة أن يتجاوز رقم عمالها مبلغ مائة مليون دولار خارج الدولة الأم وتتبع استراتيـــجية موحدة[٩].

وهـــناك تعاريف أخرى تدور حول هذا المعنى. ويستفاد من جملة هذه الـــتعريفات أن هناك عناصر أو معايير أساسية يجب أن تتوفر فى المشروع

كـــى يصـــبح مشروعاً عالمى النشاط، وهى تعدد الوحدات الإنتاجية عالمياً، وخضـــوعها لإدارة الشـــركة الأم، ووجود استراتيـــجية إنتاجية موحدة على المستوى العالمى[١٠].

السمات والخصائص

بـــرغم مـــا ظهـــر مـــن خلافات حول الاسم والمصطلح المناسب لهذه المشـــروعات فـــإن الجمـــيع يتفق على أن هذه المشروعات لها خصائصها وسماتها المميزة التى لا خلاف حولها، وأهمها ما يلى:

١- **الضـــخامة**: تتمـــيز هذه المشروعات بالضخامة والعملقة، والمعول عليه فى ذلك هو حجم الأعمال أو رقم المبيعات أو حجم الإيرادات[١١]. وفى عام ١٩٩٥ بلغت الإيرادات الإجمالية لأكبر شركة عالمية آنذاك وهى شركة ميتسوبيشى ١٨٤,٤ مليار دولار أمريكى وبلغت إيرادات أصغر شركة عالمية فى الخمسمائة الكبار وهى شركة تيلبراس ٨,٩ مليار دولار[١٢].

وفى عام ١٩٩٧ بلغت إيرادات كبرى هذه الشركات وهى شركة جنرال موتـــورز الأمريكية ١٧٨ مليار دولار وبلغت إيرادات الصغرى وهى شركة Sun الأمريكـــية ٩ مليار دولار[١٣]، ولكى ندرك مدى ضخامة هذه الشركات فـــإن هـــذه الإيرادات تفوق الناتج القومى للعديد من الدول النامية بل وبعض المتقدمة.

٢- **تـــنويع الأنشـــطة Diversification**: عـــندما ظهـــر المشروع الاقتصـــادى الحديث قام على إنتاج منتج رئيسى قد يصاحب ببعض المنتجات الـــثانوية. لكن المشاهد اليوم لدى هذه المشروعات العالمية هو التنويع الكبير فى الأنشطة والنزوع القوى إلى المزيد منه، فهناك تعدد فى المنتجات وتنوع فى المجالات، بحيث نجد المشروع الواحد يقوم بإنتاج منتجات عديدة قد تكون

بعيدة تماماً عن بعضها من حيث الطبيعة والمجال، فالشركة الدولية للتلغراف والتليفون (ITT) تمتلك شبكة فنادق شيراتون المنتشرة عالمياً، وشركة ليون لمياه الشرب تمتلك عدداً من الصحف[١٤]. والتفسير الاقتصادى لهذا التوجه أن هذه المشروعات أحلّت أخيراً وفرات المجال أو النطاق (Economies of Scope) محل وفرات الحجم (Economies of Scole) حرصاً منها على اغتنام أقصى الأرباح وتحمل أدنى الخسائر[١٥]. وهكذا نجد معظم هذه المشروعات تتعامل فى العديد من المنتجات السلعية أو الخدمية أو فيها معاً بحيث أصبح من الصعب فى حالات كثيرة معرفة هوية المشروع ومجال عمله[١٦].

٣- **التخصص وتقسيم العمل فى إنتاج مكونات المنتج:** يلاحظ على المشروعات العالمية انتهاجها استراتيجية تفكيك الإنتاج، وقيام كل مشروع تابع أو مشارك أو محلى بإنتاج جزئية محددة من جزئيات المنتج مع قيام بعض الوحدات الإنتاجية بعمليات التجميع، ومن الأمثلة البارزة فى ذلك حالة الطيارة «كونكورد» التى يدخل فيها مكونات من إنتاج ثلاثين ألف مصنع موزعة على العديد من دول العالم[١٧]. وكذلك السيارة فورد حيث تصمم فى الولايات المتحدة وترسم رسومها الهندسية فى اليابان من خلال شركة مازدا وتصنع قطعها فى كوريا الجنوبية من خلال شركة KIA ثم تشحن إلى الولايات المتحدة. وكذلك شرائح الكمبيوتر التى تستخدم فى صناعة الوسائد الكهربائية للسيارات، حيث تصنع فى بوسطن وتصدر للتغليف فى تايوان وترسل إلى ألمانيا لتوضع داخل السيارات. وقس على هذا صناعة الأدوية وصناعة المعلومات، وغيرها[١٨].

ومعنى ذلك بروز نمط جديد للتقسيم الدولى للعمل يقوم على تخصص الدول فى إنتاج جزء من سلعة ما بدلاً من قيامه على تخصص الدولة فى

إنـتاج سلعة ما، ومن جراء ذلك أصبح من المألوف اليوم أن نجد على السلع صـنعت لحساب شركة كذا بدلاً من كتابة صنع فى دولة كذا[١٩]. ويثور هنا تسـاؤل حـول أثر هذا التطور فى التقسيم الدولى للعمل على تصنيع الدول النامـية، وهناك شك قوى فى أن يمكن ذلك تصنيع هذه الدول، لأن التبعية ما زالـت قائمـة، والانفصـال بين المشروعات الوطنية المهمة فى ذلك وبقية المشـروعات الوطنـية مـا زال موجوداً بل ومتزايداً، لأن هذه المشروعات تتكامل مع الوحدات الأخرى الخارجية للشركة الأم[٢٠].

٤- **الاعـتماد علـى المدخـرات العالمية**[٢١]: والمقصود بذلك أن هذه المشروعات تعتمد فى تمويلها على المدخرات الكائنة فى الدول التى لها فروع بها، ولا تعتمد على المدخرات فى الدولة الأم. فالمشروع العالمى ينظر للعالم كلـه على أنه سوق واحدة فى الإنتاج والتسويق وأيضاً التمويل، ومن ثم فمن المعـتاد أن تطرح هذه المشروعات أوراقها المالية فى أسواق العالم المختلفة، وعـادة ما يقبل سكان الدول النامية على شراء هذه الأوراق وغالباً ما يحدث ذلـك عند وعقب كل عملية اندماج، واستحواذ، تحقيقاً للعوائد الإضافية التى تـنجم عـن الوضع الجديد للشركة، ومن القواعد الأساسية الحاكمة فى هذه المشروعات إلزام كل شركة تابعة أن توفر محلياً أقصى ما يمكن من التمويل المطلـوب لهـا بكـل ما لديها من أدوات ووسائل، وتقوم هذه المشروعات، بالاقـتراض مـن البنوك المتعدية الجنسية التى تعتمد أساساً فى ودائعها على مدخرات القطاع العائلى فى تلك البلاد. ومن الأمثلة البارزة فى ذلك ما قام به بـنك يابـانى مـن تمويل شركة عالمية أمريكية لتمويل شراء شركة أخرى أمريكية[٢٢].

إن هذه السمة الجوهرية لهذه المشروعات تؤكد على مدى قوة ووجاهة التحفظ على مقولة قيام هذه المشروعات بتوفير رأس المال الأجنبى الذى تشتد

حاجة الدول النامية إليه، وبسبب ذلك ترحب إيما ترحيب بل وتتنافس فى ذلك مع بعضها لاستقدام هذه المشروعات إلى ربوعها[٢٣].

٥- **الاعتماد على الكفاءات البشرية العالمية:** بمعنى أن هذه المشروعات غير ملتزمة باختيار مواطنى دولة ما للعمل بها، والمعول عندها فى ذلك هو الكفاءة التى تحقق للمشروع أكبر عائد ممكن، ومن الأمثلة البارزة فى ذلك أن أعضاء مجلس إدارة الشركة العالمية (ABB)[٢٤] ثمانية أشخاص من خمس جنسيات[٢٥]. وبرغم ما قد يكون لهذه السمة من أثر إيجابى على العمالة الماهرة فى الدول النامية من حيث فتح مجال واسع للعمل ذى العائد المرتفع فإن لذلك أثره السلبى على الكفاءات الفنية والإدارية فى المشروعات الوطنية، حيث تتخطفها هذه المشروعات العالمية ذات القدرة والإغراءات التى تعجز عنها المشروعات الوطنية. ومعنى ذلك أن هذه المشروعات العالمية باتت تتنافس بغير تكافؤ مع المشروعات الوطنية على المتاح من الخبرات والمتاح من الأموال.

٦- **الإدارة المركزية بالغة القوة والصرامة:** إن وجود هذه الإدارة أمر ضرورى لهذه الشركات، وذلك، كما يقول محمد نور الدين: "للسيطرة على هذا الحجم الهائل من الأموال وهذا العدد الكبير المتنوع من المنتجات وهذه الفروع والوحدات التابعة المنتشرة فى شتى بقاع العالم، ولتحقيق التنسيق اللازم بين هذه الوحدات وفقاً لأهداف الشركة الأم، وبغض النظر عن أهداف الوحدات التابعة لها ومصالح الدول التى تعمل على أرضها"[٢٦].

٧- **الانتشار العالمى:** لم تعد هذه المشروعات من حيث جنسيتها قاصرة على دولة ما أو دول بعينها أو حتى داخل الدول المتقدمة، بل هناك الكثير والكثير من دول العالم المتقدم أساساً وبعض دول العالم النامى تمتلك هذه المشروعات. ومن ناحية أخرى أصبح نشاط هذه المشروعات يغطى

العـــالم بأسره، والكثير من هذه المشروعات معظم تعاملاتها ومبيعاتها خارج الدولـــة الأم[٢٧]، وتشير بعض الدراسات إلى أن عدد هذه المشروعات أصبح نحو أربع وخمسين ألف شركة[٢٨]. كما يشير تقرير قديم للانكتاد ١٩٩٥ إلى أن هناك حوالى أربعين ألف شركة تمتلك مصانع فى أكثر من ثلاث دول[٢٩].

وهـــذا الانتشـــار العالمى الواسع والمتسارع يفسره الحرص الزائد على الاســـتفادة الممكـــنة ممـــا لـــدى كـــل دولة من موارد وخبرات ومن أنظمة وسياسات.

٨- **الاندماجـــات والـــتحالفات:** بـــات من أهم سمات وخصائص هذه المشروعات العالمية العملاقة قيام الاندماج بينها على قدم وساق، باعتباره آلية فعالـــة للبقاء والنمو والهيمنة، وسوف تتناول الورقة هذه القضية بشكل موسع فى الفروع التالية:

الأهمية الاقتصادية العالمية لهذه المشروعات

لمعـــرفة مدى تعاظم هذه الأهمية يكفى التذكير بأنها باتت تمتلك ناصية خلـــق الثروة، وذلك بامتلاكها أهم مقومات ذلك من أموال طائلة، وتكنولوجيا مـــتقدمة وفائقة التقدم، وقدرات إدارية وفنية هائلة فى فروع الإدارة المختلفة. وللتدليل الإحصائى على ذلك نشير إلى ما يلى:

١- ذكـــرت مجلـــة (فورشن Fortune)[٣٠] فى تقريرها السنوى لعام ١٩٩٧ أن إيـــرادات أكبر خمسمائة شركة عالمية بلغت حوالى العام ١١٤٥٤ ملـــيار دولار أمـــريكى. (وللمقارنـــة فـــإن هذا المبلغ أكبر من ضعف حجم الصادرات العالمية فى نفس العام). وبلغت أرباح هذه الشركات فى نفس العام ٤٥٢ ملـــيار دولار أمـــريكى، وبلغت أصولها فى آخر العام ٣٤١٨٨ مليار دولار أمريكى، وبلغ أجمالى العاملين لديها نحو ٣٧ مليون عامل[٣١].

٢- تكاد تسيطر على التجارة العالمية وتديرها ما بين فروعها المختلفة. ثم إنها المسئولة عن شيوع نظام جديد للتقسيم الدولى للعمل[٣٢].

٣- كمـــا أنها مسئولة عن معظم الاستثمارات العالمية وخاصة المباشر منها[٣٣].

٤- ثـــم إنهـــا المهيمـــنة على نشاط البحث والتطوير على المستوى العالمى[٣٤].

أثر المشروعات العالمية فى الدول النامية

نالـــت مســـألة علاقـــة هذه المشروعات بالدول النامية حظاً وافراً من اهـــتمامات رجـــال الفكر من اقتصاديين وغيرهم، والملاحظ أنه قد حدث منذ فترة مبكرة انقسام فكرى حاد حيال تقييم دور هذه الشركات فى الدول النامية، ففـــريق أيدها وأطال فى مديحها وفريق عارضها وأطال فى هجائها[٣٥]. وقد لعبـــت الأيديولوچية دوراً كبيراً فى هذه المواقف. وهذا موقف ومنهج معيب خاصـــة على المستوى العلمى، وقد سبق شاعرنا العربى فى نقده لذلك حيث يقول:

وعين الرضا عن كل عيب كليلة ∴ ولكن عين السخط تبدى المعايبا

والمنطق العلمى السليم هو الذى يزن الأمور بموازين موضوعية بعيدة عـــن المشاعر والعواطف، والصواب أن لهذه الشركات بالنسبة للدول النامية فوائد ومنافع ولها فى نفس الوقت عيوب ومثالب. والمسألة فى الأول والأخير مســـألة منافع وتكاليف[٣٦]. وما قاله المؤيدون هو صحيح لكنه صحيح جزئياً لأنه أغفل النصف أو البعد الآخر، والحال كذلك لدى المعارضين. والصواب الكـــامل هـــو فـــى الـــنظرة الشـــاملة المتكاملة المحيطة بالبعدين معاً، فهذه " شـــروعات، من وجهة نظر الدول النامية لها وعليها، وينبغى أن تعى تلك

الـــدول هـــذه الحقيقة، وتدرك أن لهذه المشروعات مقاصد وغايات، وأنها ما جـــاءت للتصدق ولا حتى للإهداء، وإنما جاءت للاستفادة من خلال ما تقدمه مـــن منتجات وخدمات، وينبغى فى الوقت ذاته على هذه الشركات أن تدرك وتعـــى أن للـــدول المضيفة مصالح تستهدف الحصول عليها من استقدام هذه المشـــروعات. وطالما أدرك الطرفان ذلك واحترم كل منهما مقاصد ومصالح الآخر، وآمن كل منها بأن العلاقة بينهما هى علاقة اعتماد متبادل وأنها تقوم على توليفة من المصالح المتوافقة وأيضاً المصالح المتعارضة، طالما تم ذلك فمـــن الســـهولة بمكـــان العمل على تحقيق أكبر قدر من المصالح المشتركة وتحقيق القدر المعقول من المصالح المتعارضة لكل طرف.

وينبغى أيضاً عدم الجنوح إلى التعميم والأحكام المطلقة وإنما دراسة كل حالـــة على حدة وتقويم كل حالة بمفردها، فليست كل الشركات العالمية تحقق المـــزايا التى طرحها المؤيدون، وليست كل الشركات العالمية تحدث المثالب التى تحدث عنها المعارضون. وفى النهاية فإن النتيجة الصافية من مكسب أو خســـارة مرهونة بموقف الدول النامية، ومدى ما هو عليه من حسن أو سوء. وينـــبغى إدراك أن سياسة إقفال الباب تماماً أمام هذه الشركات لم تعد ممكنة ولا مقـــبولة وأن سياسة فتح الباب على مصراعيه دون ضوابط أو تمييز بين حالة وأخرى ودون متابعة جادة هى الأخرى سياسة خطرة. وسوف نعود لهذه المســـألة بمزيد من التوضيح عند دراسة علاقة هذه الشركات وما يجرى فيها من اندماجات بالاقتصاد المصرى.

* * *